

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المستقلة
عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦
وتقرير الفحص المحدود عليها

خازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ (٢٠٢)
تليفاكس : ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجزيرة - القاهرة الكبرى
كود بريدى : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السيائية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السيائية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتحصر مسؤوليتنا فى التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفه مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التى قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم نبنُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية المستقلة عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت انتباه

ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظات:-

١- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وبجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ تم حجز الدعوى للتقرير والذى انتهى إلى وقف الدعوى تعليقاً وتم التأجيل لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب من جانب المستشار القانونى للشركة وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ وقد أصدرت المحكمة حكمها فى ذلك اليوم بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية وبعدم قبول الدعوى الأصلية المقامة من أحد المحامين لرفعها من غير دى صفة، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منهم تساند الموقف القانونى للشركة وأنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهى إليه الحكم النهائى، ومن ثمّ لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار على إقتصاديات الشركة ومركزها المالى.

٢- كما هو مبين تفصيلاً فى الإيضاح رقم (٤-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ حوالى ٧٤ مليون جنيه مصرى، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى وقد ورد بشهادة المستشار القانونى للشركة أنه لم تتحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى تاريخ إصدار شهادته، وأنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وأنه من غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة، ومن ثمّ لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار سلبية على إقتصاديات الشركة ومركزها المالى.

حاتم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
KPMG حازم حسن

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة فى ١٤ أغسطس ٢٠١٦

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة

حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح رقم	الإصول
جنيه مصري	جنيه مصري		الأصول غير المتداولة
١٣٦ ٣٥٩ ٩٧١	١٢٧ ٦٢٠ ٦٨٥	(٤-٣) ، (٤)	أصول ثابتة (بالصافي)
١ ١٥٤ ٦٨٣	١ ٤١٨ ١٦٢	(٥-٣) ، (٥)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	(٦-٣) ، (٦)	استثمارات في شركات تابعة
٢٦٣ ٣٨٤ ٥٣٤	٢٧٤ ٢٧٦ ٦٧٣	(٩-٣) ، (٩)	علاء بالبنوك خستحق بعد عام
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٣٥ ٥٦ ٠٠٠	(١٢)	وإذ بالبنوك خستحق بعد عام
١ ٢١٦ ٣١٢	١ ٢٣٣ ١٠١	(٢-٢٨ ، ٢-٣)	أصول ضريبة مؤجلة (بالصافي)
٧١٩ ٧١٣ ٩١٠	٧١٨ ٥٧٢ ٥٣١		مجموع الأصول غير المتداولة
٤٨٦ ٠٤٩ ٣٠٢	٤٩٦ ٥٣٤ ٣٦١	(٧-٣) ، (٧)	الأصول المتداولة
٢ ٢٠٨ ٠٣٤	٢ ٨٤٩ ٤٨٢	(٨-٣) ، (٨)	أعمال تحت التنفيذ
٥٧٤ ٨٥٧ ٥٠٤	٦٤٣ ٨٩٩ ٥٥٧	(٩-٣) ، (٩)	مخزون
٧ ٥٣٦ ٥٩٥	١٦ ٦٥٨ ٢٥٩	(٩-٣) ، (٩)	علاء وأوراق القبض - قصيرة الأجل (بالصافي)
١١٧ ٦٠٠ ٣٦٤	٩٣ ٤٢٨ ١٠٥	(١٠-٣) ، (١٠)	مدينون متوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١ ١٨٨ ٢٥١ ٧٩٩	١ ٢٥٣ ٣٦٩ ٢٦٤	(١١)	النقدية بالصندوق والبنوك
١ ٩٠٧ ٩٦٥ ٧٠٩	١ ٩٧١ ٤٤١ ٧٩٥		مجموع الأصول المتداولة
١ ١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	حقوق الملكية
١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	(٣١)	رأس المال المصدر والمدفوع
٥ ٧٨٨ ٠٣٠	١ ٦٨١ ٨٦٤		إحتياطي قانوني
١ ١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩	١ ١٨٣ ٣٤٦ ٢٤٣		الأرباح المرحلة
٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧	٣١٠ ١٣٣ ٢٠٠	(٣-٧)	إجمالي حقوق الملكية
٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧	٣١٠ ١٣٣ ٢٠٠		الإلتزامات غير المتداولة
١١ ٣١٦ ٣٨٤	١٣ ٢٣٧ ٥٦٩	(١٣-٣) ، (١٣)	دائرت شراء أراضي
٢٥ ١٣٥ ٨٠٢	٣٦ ٣٤٤ ٣٢٤	(١٤)	الإلتزامات المتداولة
٣٦ ٥٦٨ ١٦٦	٣٧ ٥٨٨ ٧٣٣	(١٩-٤) ، (١٩)	مخصص مطالبات
١٤٠ ٩١٩ ٥٠٢	١٦٣ ٧٨٧ ١١٨	(١٥-٣) ، (١٥)	دفعات مقدمة من عملاء
٧٣ ٠٦٦ ٧٦٠	٧٦ ٠٣٧ ٧٤٨	(١٦)	جاري شركات تابعة - شركة سهل حشيش
١٥٦ ٠٠٨ ٩٨٩	١٥٠ ٩٦٦ ٨٦٠	(٨-٣) ، (٨)	دائرت متوعون وأرصدة دائنة أخرى
٤ ٠٣٢ ١٦٠	-		مستحقات لهيئة التنمية السياحية
٤٤٧ ٠٤٧ ٧٦٣	٤٧٧ ٩٦٢ ٣٥٢		التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
١ ٩٠٧ ٩٦٥ ٧٠٩	١ ٩٧١ ٤٤١ ٧٩٥		الضريبة على الدخل
			أجمالي الإلتزامات المتداولة
			مجموع حقوق الملكية والإلتزامات

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (١) إلى صفحة رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. عادل حماد

المعتمد المنتخب
أ. وائل الحنوت

رئيس إدارة الحسابات
أ. سيد عامر

صدرت بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٦

تقرير الفحص محدود "مرفق"،،،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

معدلة	معدلة	معدلة	إيضاح	رقم	ملاحظات
من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠			
٢٧٤ ٣٣١ ٣٤٨	٢٩٤ ١٤٣ ٤٥١	-			العمليات المستمرة
(١٧ ٣٤٥ ٨٣٩)	(١٧ ٣٤٥ ٨٣٩)	(٩ ٧٦٨ ١٣٩)			مبيعات أراضي
١٢ ٩٠٩ ٢٧١	٢٢ ٤٨٣ ٩٢٩	٢١ ٥٨٨ ٤٢٩			مردودات مبيعات أراضي
٣٦٩ ٧٩٤ ٧٨٠	٢٩٩ ٢٨١ ٥٤١	١١ ٨٢٠ ٢٩٠			إيرادات خدمات مؤداة
					إجمالي الإيرادات
(٦٥ ٣٥٧ ٩٤٣)	(٨٥ ٢٧٠ ٠٤٦)	-			يخصم:
٤ ٨٧٥ ١٣٠	٤ ٨٧٥ ١٣٠	١ ٨٠٠ ٢٩٤			تكاليف المبيعات
(٢١ ٠٧١ ٤٣٦)	(٣٨ ٦٨١ ٣٣٠)	(٤٠ ٢٨٠ ٨٩٧)			تكلفة مردودات مبيعات أراضي
١٨٨ ٢٤٠ ٥٤١	١٨٠ ٢٠٥ ٢٩٥	(١٨ ٧١٥ ٧٢١)			تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
٧٧٣ ٤٨٨	١ ٦٤٠ ٥٩٦	٦ ٣٥٠ ١٤٧			مجمول (خسارة) ربح النشاط
١٨٩ ٠١٤ ٠٢٩	١٨١ ٨٤٥ ٨٩١	(١٢ ٣٦٥ ٥٧٤)		(٧٣)	إيرادات تشغيل أخرى
١ ٣٥٩ ١٦٢	١ ٢٢٥ ٩٠٥	٢ ٢٠٥ ١٦٨			يخصم: يضائف:
(٥ ١٢٨ ٧٣٦)	(٨ ٣٥٢ ١٨١)	(١٦ ٧١١ ١١٤)			صافي القوائد المؤجلة المستدعاة
(٥ ٣٣١ ١٦٨)	(١٠ ٥٥٨ ٩٦٤)	(١٧ ٢٣١ ٧٩٥)			مصروفات بيئية و تمويلية
-	-	(٤ ٦٤٠ ٧٩٤)		(٢٦)	مصروفات إدارية وعسومية
-	-	(١ ٣١٥ ٩٦٤)		(٩)	ديون معنومة
-	-	٦ ١٤١ ٤١٦		(٩)	الانخفاض في أرصدة العملاء
(١ ١٧٣ ٠٧٦)	(١ ١٧٣ ٠٧٦)	-		(٩)	رد انخفاض في أرصدة العملاء
(٣٣٩ ٥٤٠)	(١ ٠٧٣ ٢٤٥)	(١ ٩٢١ ١٨٥)		(١٣)	خسارة رد اراضي سبق بيعها
١٧٨ ٤٠١ ٦٧١	١٦٢ ٠١٥ ٣٣٠	(٥٩ ٣١٠ ٠٦٧)			مخصص مطالبات
					(الخسائر) الأرباح الناتجة عن التشغيل
٤١٠ ٦٠٤	٩٣٤ ٨٥١	٦١ ١٦٠		(١١)	يضاف:
١ ٧٨٩ ٠٦٢	١٤ ٧٣٢ ٥٢٥	٢ ٤١٧ ٦١٢		(٣٧)	التغير في تقييم وثائق صناديق استثمار
٢ ١٩٩ ٦٦٦	١٥ ٦٦٧ ٣٧٦	٢ ٤٧٨ ٧٧٢			الإيرادات (التكاليف) التمريرية (بالصافي)
١٨٠ ٦٠١ ٣٣٧	١٧٧ ٦٨٢ ٧٠٦	(٤١ ٧٧٢ ٠٥٢)			صافي (خسارة) ربح الفترة من العمليات
(٧ ٧٨٦ ٦٢٩)	(٧ ٨١٥ ٣٠٣)	١٦ ٧٨٩		(٣٠ - ٢٨)	المستمرة قبل ضريبة الدخل
١٧٢ ٨١٤ ٧٠٨	١٦٩ ٨٦٧ ٤٠٣	(٤ ١٠٦ ١٦٦)			ضريبة الدخل
					صافي (خسارة) ربح الفترة من العمليات
					المستمرة بعد الضريبة
					نصيب السهم في (خسارة) ربح الفترة من
					العمليات المستمرة (جنبه/سهم)
					(١٨) ، (٢٣ - ٣)

(*) تعتبر الإيضاحات المرتقة من صفحة رقم (٦١) إلى صفحة رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

الإجمالي	(الخسائر) الأرباح	إحتياطي	رأس المال المصدر	إيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	و المدفوع	رقم
			جنيه مصري	
٩٦٧ ٦٧٤ ٥٧٣	(٢١٣ ٩٨٩ ٨٠٦)	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٥
				اجمالي الدخل الشامل
١٥٨ ٧٩٦ ٨١٧	١٥٨ ٧٩٦ ٨١٧	-	-	صافي أرباح الفترة
١١ ٠٧٠ ٥٨٥	١١ ٠٧٠ ٥٨٥	-	-	تسويات على أرباح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ (٣٤)
-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الاخر
١٦٩ ٨٦٧ ٤٠٢	١٦٩ ٨٦٧ ٤٠٢	-	-	اجمالي الدخل الشامل
١ ١٣٧ ٥٤١ ٩٧٥	(٤٤ ١٢٢ ٤٠٤)	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ المعدل
١ ١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩	٥ ٧٨٨ ٠٣٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٦
				اجمالي الدخل الشامل
(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	-	-	صافي خسائر الفترة
-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الاخر
(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	-	-	اجمالي الدخل الشامل
١ ١٨٣ ٣٤٦ ٢٤٣	١ ٦٨١ ٨٦٤	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

المعلة	من ٢٠١٥/١/١	إيضاح
حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	رقم	
جنيه مصرية		
١٧٧ ٦٨٢ ٧٠٦	(٤ ١٢٢ ٩٥٥)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٠ ٢٠ ٨١٢	١٠ ٢٧٤ ٧٨٦	صافي (خسارة) ربح الفترة قبل مصروف الضريبة
-	١ ٨١١ ٨٧٦	يتم تسويته بما يلي:
١ ٠٧٣ ٢٤٥	١ ٩٢١ ١٨٥	إهلاك الأصول الثابتة
(٨ ٨٧٧ ٣٣٩)	(٣٥٢ ٨٤٦)	الانخفاض في رصيد العملاء
(٢ ٦٦٦ ١٦١)	(٦ ١٤١ ٤١٦)	مخصص مطالبات - تدعيم
٣ ٨٧٨ ٢٣٧	-	المستخدم من الانخفاض في قيمة العملاء
-	٤ ٦٤٠ ٧٩٤	رد انخفاض في أرصدة العملاء
(٨٩١ ٢٣٨)	(٢٦)	خسارة رد اراضى سبق بيعها
(١ ٢٥٥ ٩٠٥)	(٤ ٧٠٩ ٢٦٠)	ديون معومة
(٢٩ ٠٢٢ ١٥٢)	(٦ ١٣٩ ٤١٦)	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
١٤٩ ٩٧٢ ٢٠٥	(٤٥ ٠٦٧ ٤٥٧)	صافي فوائد موجبة مستدعاة
	(٤٧ ٨٨٤ ٧٠٩)	فروق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
(١٦٥ ٥٤١ ٤٥١)	٢٧ ٩٠٠ ٤٩٧	التغير في
٩٧ ٢٢٥	(٦٤١ ٤٤٨)	العملاء وأوراق القبض
(٧١٣ ٣٩٠)	(١٠ ٠٥٥ ٠٩٦)	المخزون
(٥١١ ٥٩٠)	(١٠ ٤٨٥ ٠٥٩)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٣ ٧٨٠ ٢٣٨	٧ ٦٦٤ ٩٩٤	أعمال تحت التنفيذ
١٧ ٠٦٩ ٩٦١	١٦ ٧٩٠ ٧٧٤	العملاء دفعات المقدمة
٣٦ ٩٧٤ ٠١٨	(٤ ٤٣٧ ٤٤٧)	الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى
١٠ ٨٧٣ ٠٢٨	(٥٠ ٤٢ ١٢٩)	جاري شركات تابعة
١١ ٥٠٠ ١٨٣	(١ ٨٦٨ ٦٨٩)	التكلفة التقديرية لتنمية أراضى مباحة
-	(٤٠ ٣٢ ١٦٠)	مستحقات هيئة التنمية السياحية
٧٣ ٥٠٠ ٤٧٧	(٣٢ ٠٤٠ ٤٧٢)	مدفوعات ضريبة الدخل
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من
		أنشطة التشغيل
(٢ ١١٣ ٧٩٠)	(١ ٧٩٨ ٩٧٩)	التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
١ ٢٠٥ ٤٤٥	٥ ٥٩٢ ٦٩٢	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٢ ٨٥٤ ٨٥٠	(١٩ ٢٦٧ ١٣٠)	مقبوضات فوائد ودائع بالبنوك
-	٤ ٠٧٤ ٥٠٠	التغير في قيمة الدائع لاجل (أكثر من ثلاثة شهور)
١ ٩٤٦ ٥٠٥	(١٢)	ودائع بالبنوك تستحق بعد عام
		صافي النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة الإستثمار
(٥ ٤٣٠)	-	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٥ ٤٣٠)	-	(النقص) في رصيد التسهيلات البنكية
٧٥ ٤٤١ ٥٠٢	(٤٣ ٤٣٩ ٣٨٩)	التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٧٨ ٣٩١ ٦٤٢	١١٦ ٢٠٣ ٢١٩	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١٥٣ ٨٣٣ ١٤٤	٧٢ ٧٦٣ ٨٣٠	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
	(٢-١١) ، (١٠٠)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية لمنتجات السياحة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية لمنتجات السياحة - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة فى سهل حبشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (١/٤) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / عادل حماد وعضو مجلس الإدارة المنتخب السيد الأستاذ / وائل الحنوت وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المستقلة بتاريخ ٢٠١٦/٨/١١.

(ب) غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى متكامل بمنطقة سهل حبشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشراكة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاوُنها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى

- تطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقدير ات والاقتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، تعد التقديرات والاقتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والاقتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٥- قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية المبينة أدناه تم تطبيقها بنشاط خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السارية وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل. كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السارى في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:

- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الإضمحلال ، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الى الأرباح أو الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية لمخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبى ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٢-٣-ج) وخسائر الإضمحلال (١-٢-٣). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشاءها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله ، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

- وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة ، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقرر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأصل	
مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائط نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
محطات التحلية والصرف والمعالجة	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	٣٠ سنة
الرصيف البحري	١٠ سنوات
مطعم الشاطئ	٢٥ سنة
	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية ، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي : يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٣-٣).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٣-٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية ، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقرر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتصام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنقبات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخضم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترقيق الأراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي (٧-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشارى المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المتوقع تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١١-٣ النقدية وما في حكمها

أغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً ، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأدوات المالية:

- تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية موبية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محققة بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض ومديونيات ، وأصول مالية متاحة للبيع.
- تقوم الشركة بتبويب الائتمانات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية موبية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.
- ١- الأصول المالية والائتمانات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والائتمانات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول ، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو الائتمانات الناشئة أو المحققة بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والالتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما ، وقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة -القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الأولي بقياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا الى الأرباح أو الخسائر.

٣- الالتزامات المالية غير المشتقة -القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الأولي بقياس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها ، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اى مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصصا منها اى تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محددة.

المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكديدها. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة توزيعها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الأرباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدود ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية ، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدود يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات صله على أداة التغطية.

١٣-٣ الاضمحلال:

١- الأصول المالية غير المشنقة:

الأصول المالية غير الموبوءة بكمية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمُقرضين أو المُصدرين.
- إختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الاصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.
- عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلية الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

- إذا اعتبرت الشركة أنه لا يوجد احتمالات تحقيقه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.

- إذا انخفضت لاحقاً قيمة خسارة اضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اى استهلاك أو سداد اى من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوصاً منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر.

- عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبنية كمئاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.

- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار فى اداة حقوق ملكية مبنية كمئاح للبيع فى الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالى يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فى الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية فى التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

- فى تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الأصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معاً الى أصغر مجموعة اصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الأخرى أو مجموعات الاصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هى قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايهما أكبر ، القيمة الاستخدامية للأصل هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الاستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال فى الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أو لا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة فى فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذى لا يتعدى القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل فى السنوات السابقة.

١٤-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذاك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للإلتزام.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

١٥-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٦-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، والاحتفاظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم اثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٨-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتي:-

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

توزيعات أرباح

صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع

صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والائترامات المالية

خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كائترام مالى

خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء

صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر

إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً فى الدخل الشامل الاخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدنية باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى

٢٠-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف فى أرباح أو خسائر الفترة ، فيما عدا الحالات التى تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - فى نفس الفترة أو فى فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء فى الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتى لم يتم سدادها بعد كائترام ، أما إذا كانت الضرائب التى تم سدادها بالفعل فى الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الائترامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية ، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو فى سبيلها لأن تصدر فى تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والائترامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤجلة بين الأساس المحاسبى للأصول والائترامات والأساس الضريبى لتلك الأصول والائترامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤجلة التى ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهرة ،
- الاعتراف الأولى بالأصل أو الائترام للعمليات التى:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و (٢) لا تؤثر على صافى الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبى (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤجلة المرتبطة باستثمارات فى شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص فى مشروعات مشتركة الى المدى الذى يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤجلة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها فى المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق فى الخصم الضريبى غير المستخدم والفروق المؤجلة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبى المستقبلى عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها فى نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التى لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذى أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبى يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبى المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤجلة وذلك باستخدام اسعار الضريبة السارية أو التى فى سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة فى نهاية الفترة المالية يتم الاخذ فى الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التى تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والائترامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢١-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٢-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٣-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لأعداد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٤- الأصول الثابتة

يُمثل بند الأصول الثابتة (بالصافي) الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ فيما يلي:-

أراضى	مباني	اثاث ومفروشات	وسائل نقل وانتقال	أجهزة كمبيوتر وتكييف	الآلات ومعدات	شبكات ومرافق	محطات الصرف والمعالجة	خزانات مياه	محطة التحلية	الرصيف البحرى	مطعم الشاطئ	الإجمالي
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٨٧٧ ٧٥٤	٤ ٩٠٤ ٦٥٢	٧٩٧ ٣٨٧	٨ ٦٨٨ ٣٥٠	٢ ٣٨٧ ١٣٥	١٢٤ ٢٤٦ ٧٥٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٤ ٣٦٣ ٩٧٧
-	-	١٢٧ ٧٥٢	٧٥١ ٥٠٠	١٩٠ ٢٦٥	٩٤ ١٤٢	١٢٦ ٣٥٧	-	-	-	-	-	١ ٢٩٠ ٠١٦
٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٨٧٧ ٧٥٤	٥ ٠٣٢ ٤٠٤	١ ٥٤٨ ٨٨٧	٨ ٨٧٨ ٦١٥	٢ ٤٨١ ٢٧٧	١٢٤ ٣٧٣ ١١٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٥ ٦٥٣ ٩٩٣
٥٢١ ٦١٠	٣٤ ٩٤١ ٠٥٩	٦ ١٤٣ ٤٤٨	١ ٥٤٨ ٨٨٧	٩ ٣٧٣ ٥٨٠	٢ ٧٠٣ ٦٣٦	١٢٤ ٥٦٨ ٨٤٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٧ ٧٤١ ٣٩٩
-	١٩٥ ٩٩٢	٦٠٩ ٣٢١	٢٩٨ ٧٩٥	١٥٣ ٩٥٤	٢٣٧ ٨٩٣	٣٩ ٥٤٥	-	-	-	-	-	١ ٥٣٥ ٥٠٠
٥٢١ ٦١٠	٣٥ ١٣٧ ٠٥١	٦ ٧٥٢ ٦٦٩	١ ٨٤٧ ٦٨٢	٩ ٥٢٧ ٥٣٤	٢ ٩٤١ ٥٢٩	١٢٤ ٦٠٨ ٣٩٤	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٢٥٩ ٢٧٦ ٨٩٩
-	٥ ٨٦٤ ٢٠١	١ ٩٥٩ ٥٤٦	٧٧٨ ٢١٩	٧ ٣٠٣ ٢١٠	١ ٥٩٤ ٥٨٦	٥٧ ٦٤٦ ٠٨٠	٦ ٦١٧ ٢٣٥	١ ٧٢٦ ٠٤٣	١٧ ١٣٢ ٩٩١	٦٠٥ ٣٢٦	٤٨ ٧١٣	١٠١ ٢٧٦ ١٥٠
-	٥٢٤ ٠٣٤	١٥٩ ١٧٢	٧٦ ٥٤٠	٢٦٨ ٣٠٩	٨٩ ٤٥٣	٦ ٢٢٤ ١٧٨	٤٨١ ٧٦٢	١٤٩ ١٥٤	١ ٨٨٤ ٧٥٢	١٥١ ٣٣١	١٢ ١٢٧	١٠ ٠٢٠ ٨١٢
-	٦ ٣٨٨ ٢٣٥	٢ ١١٨ ٧١٨	٨٥٤ ٧٥٩	٧ ٥٧١ ٥١٩	١ ٦٨٤ ٠٣٩	٦٣ ٨٧٠ ٢٥٨	٧ ٠٩٨ ٩٩٧	١ ٨٧٥ ١٩٧	١٩ ٠١٧ ٧٤٣	٧٥٦ ٦٥٧	٦٠ ٨٤٠	١١١ ٢٩٦ ٩٦٢
-	٦ ٩٢٥ ٦٩٠	٢ ٣١٤ ٦٩٣	٩٣٥ ٠٢٣	٧ ٨٣٥ ٣٤٠	١ ٧٨٢ ٩٨٥	٧٠ ٠٩٩ ١٣٩	٧ ٥٨٠ ٧٥٩	٢ ٠٢٤ ٣٥٠	٢٠ ٩٠٢ ٤٩٤	٩٠٧ ٩٨٩	٧٢ ٩٦٦	١٢١ ٣٨١ ٤٢٨
-	٥٥٠ ٩٦٦	٣١٣ ٩٩٦	٩٤ ٣٥٧	٢٨٠ ٥٥٤	١٢٦ ٠٤٨	٦ ٢٢٩ ٧٤٠	٤٨١ ٧٦٢	١٤٩ ١٥٣	١ ٨٨٤ ٧٥٢	١٥١ ٣٣١	١٢ ١٢٧	١٠ ٢٧٤ ٧٨٦
-	٧ ٤٧٦ ٦٥٦	٢ ٦٢٨ ١٨٩	١ ٠٢٩ ٣٨٠	٨ ١١٥ ٨٩٤	١ ٩٠٩ ٠٣٣	٧٦ ٣٢٨ ٨٧٩	٨ ٠٦٢ ٥٢١	٢ ١٧٣ ٥٠٣	٢٢ ٧٨٧ ٢٤٦	١ ٠٥٩ ٣٢٠	٨٥ ٠٩٣	١٣١ ٢٥٦ ٢١٤
٥٢١ ٦١٠	٢٨ ٤٨٩ ٥١٩	٢ ٩١٣ ٦٨٦	٦٩٤ ١٢٨	١ ٣٠٧ ٠٩٦	٧٩٧ ٢٣٨	٦٠ ٥٠٢ ٨٥٨	١٤ ٦٧٦ ٢٥٥	٧ ٠٧٤ ٨٩٩	٢٠ ٣٨٨ ١٣٦	٦ ٨٠٩ ٩١٤	١٨١ ٦٩٢	١٤٤ ٣٥٧ ٠٣١
٥٢١ ٦١٠	٢٧ ٦٦٠ ٣٩٥	٤ ١٢٤ ٠٨٠	٨١٨ ٣٠٢	١ ٤١١ ٦٤٠	١ ٠٣٢ ٤٩٦	٤٨ ٢٧٩ ٥١٥	١٣ ٧١٢ ٧٣١	٦ ٧٧٦ ٥٩٣	١٦ ٦١٨ ٦٣٣	٦ ٥٠٧ ٢٥١	١٥٧ ٤٣٩	١٢٧ ٦٢٠ ٦٨٥
٥٢١ ٦١٠	٢٨ ٠١٥ ٣٦٩	٣ ٨٢٨ ٧٥٥	٦١٣ ٨٦٤	١ ٥٣٨ ٢٤٠	٩٢٠ ٦٥١	٥٤ ٤٦٩ ٧١٠	١٤ ١٩٤ ٤٩٣	٦ ٩٢٥ ٧٤٦	١٨ ٥٠٣ ٣٨٥	٦ ٦٥٨ ٥٨٢	١٦٩ ٥٦٦	١٣٦ ٣٥٩ ٩٧١

صافي القيمة الدفترية

في ٣٠ يونيو ٢٠١٥

في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

- تتضمن الأصول الثابتة أصول مهلكة دفترية تبلغ تكلفتها التاريخية ٧٠٦ ٦٣١ ٦ جنيه مصرى ومازالت تعمل بالتشغيل وتتمثل فيما يلي :

٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٨٠١ ٣٣٧	٦٥٨ ٢٣٧
٧٧١ ١٨٦	٧٦٨ ٦٢٤
٥٦٠ ٤٣٧	٢٥٤ ٨٧٢
١٤٢ ٩٧٣	١٤٢ ٩٧٣
٥ ٣٥٥ ٧٧٣	٤ ٨٧٩ ٥٩٤
٧ ٦٣١ ٧٠٦	٦ ٧٠٤ ٣٠٠

وقد تم تبويب الإهلاكات كالتالى:

٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/٦/٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٩ ٨٦٣ ٧٥٢	٩ ٦٦٢ ٦٥٣
٤١١ ٠٣٤	٣٥٨ ١٥٩
١٠ ٢٧٤ ٧٨٦	١٠ ٠٢٠ ٨١٢

إهلاكات أصول تشغيل (إيضاح - ٢٢)

إهلاكات أصول إدارية (إيضاح - ٢٥)

٥- المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل تكلفة المشروعات تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٥٥.٠٠٠	٢٥٥.٠٠٠	
٨٤٧.٣٦٦	١.١١٠.٨٤٥	
٥٢.٣١٧	٥٢.٣١٧	
١.١٥٤.٦٨٣	١.٤١٨.١٦٢	

- الرصيف البحرى
- مشروعات متنوعة
- الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء

٦- استثمارات فى شركات تابعة

يتمثل بند استثمارات فى شركات تابعة الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	نسبة المسدد من المساهمة ٪ ١٠٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
١٧٣.٤٤٧.٩١٠	١٧٣.٤٤٧.٩١٠		
- قيمة المساهمة فى رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (شركة تابعة) البالغ قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصرى بنسبة مساهمة ٢٩,٣٨٪ وقد بلغ عدد الأسهم المملوكة للشركة المصرية للمنتجات السياحية ٧٩١ ٣٤٤ ١٧ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مدفوع بالكامل.			

- قيمة زيادة رأس مال الشركة التابعة البالغ قدرها ١٠٥ مليون جنيه مصرى لعدد ١٠,٥ مليون سهم أسمى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ليصبح رأس مالها بعد الزيادة ٣٥٥ مليون جنيه مصرى ونسبة المساهمة بها بعد الزيادة ٧٨,٤٤٪ من رأس مال الشركة ، وذلك بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية خلال عام ٢٠١٢ على الاكتتاب فى كامل زيادة رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة).	١٠٥.٠٠٠.٠٠٠	١٠٥.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠
الإجمالى	٢٧٨.٤٤٧.٩١٠	٢٧٨.٤٤٧.٩١٠	

- وطبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٤٢ "القوائم المالية المجمعة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع	جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة	٤٠.٩٠٦١٤٢	٣٩.٨٣٤٠٠٢
٤-٧ تكلفة أعمال مشروع صواري	١٢٩.٧٦٦٥٤٧	١٢٦.٦٤١٥٢٣
٥-٧ تكلفة أعمال مشروع جمران	٣٠٥.٨٩٢٥٠٤	٣٠٥.٧٨٣٣٥
	١٠.٦١٩٧٤٨	١٠.٥٣٠.٢٧٥
	٩.٣٤٩.٤٢٠	٣.٩٦٥.١٦٧
	٤٩٦.٥٣٤.٣٦١	٤٨٦.٠٤٩.٣٠٢

١-٧ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تسميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف ويحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأراضي المبيعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المبيعة. هذا وقد قامت الشركة على أراضي المرحلة الأولى بإجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجب تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية وفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣١٦ ٨٩١ ٤ متر مربع.

- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بنكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٦١,٠٥ جنيه مصرى.

- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٥١٩ ٧٥٩ ٢٢٩ جنيه مصرى (مقابل ٢٠٨ ٢٩٦ ٢٢٧ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٦,٩٧ جنيه مصرى (مقابل ٤٦,٤٧ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٤٦ ٨٧٠ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمناطق امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٧) في تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.

- وفى إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها في (١-٧) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء في ٢٨ يوليو ٢٠٠٥، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عالياً بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الأراضي المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار أمريكى بالنسبة لقطع الاراضى المخصصة للإسكان السياحي.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٢٠٢١ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٧ ٧٩٣ ٤ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٨٣٢ ٠٨٩ ٤٤٥ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٩٣ جنيه مصري.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٨١١ ٤٨١ ٢٤٦ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٨٣٢ ٨٦٧ ٢٤٠ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥١,٤٩ جنيه مصري (مقابل ٥٠,٢٥ جنيه للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٧٠ ٥٢٠ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت شركة بإستجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية في ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بكتاب يفيد أحقية الشركة في تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى حينه وطبقاً لأخطاب الهيئة المؤرخ فى ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.
- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً للقياس المساحى المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢٠ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٤٥٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصري والدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدد منها ٣٥٩ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكى حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عليه وقدره ٢٠٠ ١٣٣ ٣١٠ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكى والدرجة ضمن دائنو شراء أراضي.
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٧٦٣ ٤٤١ ٧٤ جنيه مصري مقابل (مبلغ ٦٢٧ ٥٩٤ ٧٣ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالنظم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها فى ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعتها وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالموقف القانونى لشركة إيضاح رقم (٤-٣٢).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

يتمثل البند عاليه فيما يلي :

- ١-٤-٧ قيمة التكلفة المتكبدة فى تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالى ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفى إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفقتها المطور) فى ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المنقذ عليه.

٢-٤-٧ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجاري لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صواري المين عاليه.

وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضى المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧)، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بأضافة مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيداً للبدء في تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه في قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضى بما يتناسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

٨- المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة في فيما يلى:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٢٠٨٠٣٤	٢٨٤٩٤٨٢

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافى)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة في فيما يلى:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٨٤٩٣١٨٥٨٢	٩٤٣٦٩١٨٨٢
٧١١١١٤٣٢	٣٨٤٤٧٣٩٢
٣٨٥٥٩٨٦٠	٤٧٧٧٧٢٨٧
٩٥٨٩٨٩٨٧٤	١٠٢٩٩١٦٥٦١
(٤٩٢٣٨٧٩٩)	(٤٤٩١٤١٨٠)
(٧١٥٠٩٠٣٧)	(٦٦٨٢٦٦٥١)
٨٣٨٢٤٢٠٣٨	٩١٨١٧٥٧٣٠

عملاء - أراضى

عملاء وأوراق قبض مشروع جمران

عملاء - خدمات وإدارة المنتجع

يخصم: الفوائد المؤجلة

يخصم: الإنخفاض فى رصيد العملاء (*)

- لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ كالتالى:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٦٣٣٨٤٥٣٤	٢٧٤٢٧٦٦٧٣
٥٧٤٨٥٧٥٠٤	٦٤٣٨٩٩٠٥٧

عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة

عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة

(*) يتمثل رصيد الإنخفاض في قيمة العملاء المبين عليه في قيمة الإنخفاض في قيمة أرصدة العملاء

طبقاً للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامة ، لذا فإن إدارة الشركة قامت بإجراء دراسة بناءً على عدة افتراضات لتحديد مقدار الإنخفاض في أرصدة العملاء نتيجة المؤشرات المذكورة عالية ، وقد تم أعداد الدراسة في ضوء ما يلي:

- افتراض استمرار الارتباط بالعمل ومتابعة عملية التحصيل منهم.
- التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في ضوء عدد السنوات المتوقعة للسداد على مستوى كل عميل على حدة.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات للعائد من الاستثمارات المشابهة ووفقاً لطبيعة العملة المرتبط بها كل عميل.
- وتمثل حركة رصيد الإنخفاض في قيمة العملاء خلال الفترة فيما يلي:

جنيه مصري
٧١ ٥٠٩ ٠٣٧
١ ٨١١ ٨٧٦
(٣٥٢ ٨٤٦)
(٦ ١٤١ ٤١٦)
٦٦ ٨٢٦ ٦٥١

رصيد أول المدة
المكون خلال الفترة
المستخدم خلال الفترة
رد انخفاض خلال الفترة
رصيد آخر المدة

١٠- مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١ ٢٠١٦/٦/٣٠

جنيه مصري

جنيه مصري

٢١٠ ٦٠٩	٣٧٠ ٥١٢
١ ٢١٤ ٨٨١	١ ٧٥٨ ٢١٢
٥٢٥ ٤٢٦	٥٢٥ ٤٢٦
٨٨٣ ٤٣٢	٢ ٧٤٨ ٢٥٩
٤ ٤٣٧ ٥٠٩	١٠ ٣٣٢ ٨٢٤
٦٠٥ ٥٥٦	١ ٢٥٢ ٦٨٦
٥٢٢ ٤١٢	٥٣٣ ٥٧٠
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩
٩ ٨٥٢ ٦٦٤	١٨ ٩٧٤ ٣٢٨
(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	(٢ ٣١٦ ٠٦٩)
٧ ٥٣٦ ٥٩٥	١٦ ٦٥٨ ٢٥٩

عهد نقدية و سلف
مصرفات مدفوعة مقدماً
تأمينات لدى الغير
قوائم وعوائد مستحقة
دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
مدينون متنوعون
ضريبة خصم من المنيع - مدينة
مصلحة الضرائب على الدخل - مدينة (*)

يخصم: الإنخفاض في قيمة مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى

(*) يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصري عن

دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٩٥٦ ١٢٧ ٤ جنيه مصري. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠١٦/٦/٣٠ مبلغ ٢٠١٦/٦/٣٠ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصري هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١- النقدية بالصندوق والبنوك

١-١١ يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
١٢١ ٣٨٥	٧٨ ٢٥١
٧٧ ٦٩٦ ٢٣٩	٣١ ٠٠١ ٣٥٨
٢ ٠٦٧ ٢٤٧	٢ ٠٥٢ ٨٦٣
٢٤٠ ٨٩٢	١٠١ ٠٧٢
٢٠٤ ٨٠٤	١٩٩ ٧٠٤
١٥ ٦٨٥ ٩٨٨	٣٧ ١١٠ ٥٨٢
-	٢ ٢٢٠ ٠٠٠
١ ٣٩٧ ١٤٥	٢٠ ٦٦٤ ٢٧٥ (*)
٢٠ ١٨٦ ٦٦٤	- (**)
١١٧ ٦٠٠ ٣٦٤	٩٣ ٤٢٨ ١٠٥

(*) يتمثل هذا الرصيد في قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصري والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ الميزانية وذلك بغائدة ٩,٢٥٪.

(**) يتمثل البند في القيمة السوقية لعدد ٨٩٦ ١١٤ وثيقة من وثائق صندوق استثمار في أدوات سوق النقد - جمان (يومي) والمدار بمعرفة العري الأفريقي لإدارة الاستثمارات هذا وقد تم بيع الوثائق في تاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٦ بسعر الوثيقة المعلن في ذلك التاريخ بمبلغ قدره ١٧٩,٨٥ جنيه مصري للوثيقة (١٧٥,٧٠) جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥). وقد بلغ قيمة الأرباح الناتجة عن اقتناء الاستثمار وال مدرج على قائمة الدخل خلال الفترة مبلغ ٤٧٧ ٦١٢ جنيه مصري.

٢-١١ ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
١٦٥ ٢٧٨ ٢٩٥	٩٣ ٤٢٨ ١٠٥
(١١ ٤٤٥ ١٥١)	(٢٠ ٦٦٤ ٢٧٥)
١٥٣ ٨٣٣ ١٤٤	٧٢ ٧٦٣ ٨٣٠

النقدية بالبنوك والصندوق

يخصم:

ودائع لأجل (أكثر من ثلاث شهور)

النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

١٢- ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٣٥ ٠٧٦ ٠٠٠
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٣٥ ٠٧٦ ٠٠٠

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عاليه في قيمة

المعادل لمبلغ ٣,٩٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ وذلك بغائدة ٥ ٪. ويتضمن هذا

الرصيد مبلغ ٢٢ ٢٠٠ ٠٠٠ مليون جنيه مصري والمعلن لمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي مخصصة

كضمانة لتسهيل جاري مدين من البنك العربي الإفريقي الدولي لصالح شركة سهل حشيش للإستثمار

السياحي - شركة تابعة - (بموجب وكالة تضامنية) وجاري تجديده لفترة أخرى بذات الشروط.

١٣ - مخصص مطالبات

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الائتمانات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
جنيه مصري		
رصيد أول المدة		
يضاف: تدعيم خلال الفترة		
يخصم: المستخدم خلال الفترة		
	١١ ٣١٦ ٣٨٤	١٣ ٠٨٥ ١٥١
	١ ٩٢١ ١٨٥	١ ٨٨٣ ٤٦٥
	-	(٣ ٦٥٢ ٢٣٢)
	<u>١٣ ٢٣٧ ٥٦٩</u>	<u>١١ ٣١٦ ٣٨٤</u>

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبي كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٢٩) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨.

١٤ - دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل البند الظاهر ضمن الائتمانات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:-

	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
جنيه مصري		
مقدمات تعاقد أراضي	٣٢ ٩٧٦ ٢١٢	٢٣ ٣٣٧ ٧٨٥
دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري	١ ٧٤٩ ٤٦٦	١ ٦٨٨ ٤٨٣
مقدمات حجز وحدات مشروع جمران	١ ٦١٨ ٦٤٦	١ ٠٩ ٥٣٤
	<u>٣٦ ٣٤٤ ٣٢٤</u>	<u>٢٥ ١٣٥ ٨٠٢</u>

١٥ - دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الائتمانات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
جنيه مصري		
موردين ومقاولين	٢١ ٤١٦ ١٦٠	٦ ٧٦٢ ٤٧٨
مقاولين ضمان أعمال	١ ١٢١ ٧٦٩	٨٤٢ ٨٥١
مقاولين - تأمينات إجتماعية	١ ٥٢٣ ٦٩١	١ ٥٢٣ ٦٩١
المستحق لجهات حكومية	١٧ ٩١٨ ٦٠٧	١٧ ٠٩٠ ٠٠٤
مصرفات مستحقة	١ ٧٢٨ ١٢٧	١ ٤٣٢ ٩٦١
تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء	٣٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
تأمينات صيانة	٢ ٥٣٨ ٤٩٣	٢ ٦٣١ ٤٤٧
دائنو توزيعات	٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩
إيرادات موجلة (*)	٤٥ ٤٣٢ ٩٢٣	٥٤ ٨٠٥ ١١٣
أرصدة دائنة أخرى (**)	٥٠ ٦١٦ ٠٥٣	٤٤ ٦٣١ ٥٧٠
دائنون متنوعون	٢١ ٠٦٢ ٧٩٦	١٠ ٧٨٠ ٨٨٨
	<u>١٦٣ ٧٨٧ ١١٨</u>	<u>١٤٠ ٩١٩ ٥٠٢</u>

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٢٤ ٩٨٣ ٠٥٥ جنيه مصري قيمة ثمن البناء المسدد مقبلاً من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للفيلات.

(**) يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٥٠ ٦١٦ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقيمت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (١-٣٢) الموقف القانوني.

١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ بمبلغ ٧٦٠,٣٧٧,٤٨٠ جنيه مصري (٧٣٠,٦٦٧,٦٦٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) في قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث، وجارى حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس التحاسب المنقح عليها مع الهيئة والورادة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧- رأس المال

- حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً (فقط سبعة ملايين جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصري هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من توزيعات الأرباح التي قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصري.

- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣,٥٠ مليون جنيه إلى ٢,١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصري إلى عشرة (١٠) جنيه مصري ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم، وبصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢,١٠ مليون جنيه مصري موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصري.

- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١١/٥/٢٠٠٦ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٤/٥/٢٠٠٦ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ١٨/٧/٢٠٠٦.

- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصري بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدر والمسددة بالكامل ٢,٦٢٥,٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢,٦٢٥,٠٠٠ جنيه مصري موزعة على ٢,٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (إثنان مليار جنيه مصري) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصري تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

- بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصري (مائتان واثان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصري) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر إيران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصري. وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الإرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ .
- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٤ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الإرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٩/٧/٢٠٠٨ .

١٨- النصيب الأساسي للسهم في ربح الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في ربح الفترة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:-

٢٠١٥/٤/١ من	٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من
٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى
١٧٢ ٨١٤ ٧٠٨	١٦٩ ٨٦٧ ٤٠٣	(٣٣ ٣٦٣ ٠٦٨)
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
٠,١٦	٠,١٦	(٠,٠٠٤)
صافي (خسارة) ربح	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	٤ ١٠٦ ١٦٦
الفترة (جنيه مصرى)		
متوسط عدد الأسهم	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
القائمة خلال الفترة		
النصيب الأساسي للسهم		
في الفترة (جنيه/سهم)		

١٩- معاملات الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ في قيمة التعامل مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) وبينها كالتالي:

١-١٩ في ضوء تسوية المديونية المستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي والمدرجة ضمن أرصدة عملاء - أراضي (إيضاح - ٩) عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤ ، فقد قامت الشركة المصرية للمنتجات السياحية بوقف احتساب لفوائد التأخير عن الفترة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي في ٧ مايو ٢٠١٤ بطلب لمد فترة الإغفاء حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالموافقة على الطلب بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في ٢٢ مايو ٢٠١٤ ، ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢٨٣ ٢٧٧ ٢٨١ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٣٧٠ ٣٦٥ ٣١ دولار أمريكي (مقابل ٢١ ٣١٢ ٢٤٨ ٠٢١ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٣٧٠ ٣٦٥ ٣١ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

٢-١٩ تم تفعيل عقد الفسخ الجزئى المبرم بين الشركة وشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة) بموجب محضر تسليم الأرض خلال عام ٢٠١٥ وذلك عن قطعة رقم (٦) (جزء من قطعة رقم ٩-٩) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائى المؤرخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٢٩١٥ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقى المساحة محل العقد الابتدائى ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئى مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكى لمعادل لمبلغ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصرى كتعويض مترتب على الفسخ الجزئى لمقعد البيع الاندائى وتستحق لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى مع إلزام الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة هذا التعويض الاتفاقى تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ وقد بلغ الرصيد المستحق عن اتفاق الفسخ الجزئى مبلغ ٤٠٤ ٤٥٦ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٣ ٥٩١ ٥٧٢ جنيه مصرى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ (مقابل ٢ ٣٣٣ ٨٦٦ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨٠٨ ٩١٢ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئى بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ عن قطعة رقم (٧-١) (جزء من قطعة رقم ٩-١) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائى المؤرخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٣ ٢٧٩ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقى المساحة محل العقد الابتدائى ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئى مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ جنيه مصرى كتعويض مترتب على الفسخ الجزئى لمقعد البيع الابتدائى وذلك عن مساحة ٣ ٢٧٩ متر مربع. هذا وتلتزم الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة تلك التعويضات الاتفاقية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق على الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل تلك الاتفاقات مبلغ ١١٩ ٧٧٦ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٩٣٧ ٨٩١ جنيه مصرى والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالإيضاح (١٩-٤) (مقابل ٦ ٠٧٧ ٠٨٩ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ١١٩ ٧٧٦ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

- بالإضافة إلى الرصيد المستحق عن اتفاق التفاوض الجزئى المبرم خلال عام ٢٠١٤ عن قطعة رقم (٩-٣/١) البالغ ٨٧٢ ٨٩٥ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٣ ٤٥ ٩٥٥ جنيه مصرى والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالإيضاح (١٩-٤) (مقابل ٧ ٠١٤ ٧٦٧ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٨٧٢ ٨٩٥ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئى فى ٢ يونيو ٢٠١٥ بين شركة سهل حشيش للإستثمار السياحى والشركة المصرية للمنتجات السياحية عن قطعة رقم (٩-١/١) - جزء من قطعة رقم (٩-١) - والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائى المؤرخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاوض ٩ ٨٤٠ متر مربع وذلك فى مقابل مبلغ ٣ ٩٣٦ ٠٠٠ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٣٠ ٣٢٠ ٠٣٢ جنيه مصرى كتعويض اتفاقى لشركة سهل حشيش للاستثمار السياحى مترتب على التفاوض الجزئى لمقعد البيع الابتدائى مع التزامها بأداء مبلغ ٢٠٠ ٢٩٥ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٢ ٢٥٢ ٤٠٥ جنيه مصرى للهيئة العامة للتنمية السياحية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحى مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ١٧٦ ٤٦٦ ٢٤٤ جنيه مصرى مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ كما هو مبين بالإيضاح (١٩-٤). (مقابل ٤٩١ ٥٧٣ ٢١ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٢٠٠ ٧٥٥ دولار أمريكى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

٣-١٩ بلغت قيمة الخدمات المؤداة لصالح الشركة التابعة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ قدره ٤٣١ ٥٣٢ جنيه مصرى ، كما بلغ نصيب الشركة التابعة من أتعاب إدارة المنتجع عن عام ٢٠١٦ مبلغ ٨٤١ ٢٠٢١ جنيه مصرى هذا ويبلغ قيمة نصيب الفترة المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ من إيرادات أتعاب خدمة المنتجع مبلغ قدره ١٠١٠ ٩٢١ جنيه مصرى.

٤-١٩ جارى شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الاتزانامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
(١٢ ٢٤٥ ٨١٧)	(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)	-	-
٨٤١ ٤١٠	-	-	-
(١٢٤ ٤٨٠)	(١ ٧٠٨ ٣٩٨)	-	-
١٧٥ ٣٩٤	١٠٧ ٦١٦	-	-
٩٥٠ ٦٢٣	٤٢٤ ٨١٥	-	-
(٣٦٤ ٥٢٤)	-	-	-
١ ٩٧٢ ٣٥٣	٢ ٠٢١ ٨٤١	-	-
(١ ٤٤٩ ٨٥٩)	-	-	-
-	٣ ٥٩١ ٥٧٢	-	-
٧ ٦٦١ ١٧٩	-	-	-
(١٢ ٤١٠ ٩٥٣)	-	-	-
(٢١ ٥٧٣ ٤٩٢)	-	-	-
-	(٥ ٤٥٨ ٠١٣)	-	-
(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)	(٣٧ ٥٨٨ ٧٣٣)	-	-

٢٠- إيرادات النشاط

١-٢٠ مبيعات أراضي

٢٠١٥/٤/١ من	٢٠١٥/١/١ من	٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من
٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٣٠ ٠٣٢ ٠٧٢	٤٩ ٩٤٤ ١٧٥	-	-
٢٤٤ ١٩٩ ٢٧٦	٢٤٤ ١٩٩ ٢٧٦	-	-
٢٧٤ ٢٣١ ٣٤٨	٢٩٤ ١٤٣ ٤٥١	-	-
٢٠١٥/٤/١ من	٢٠١٥/١/١ من	٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من
٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	-	-
-	-	٩ ٧٦٨ ١٣٩	٩ ٧٦٨ ١٣٩
١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	٩ ٧٦٨ ١٣٩	٩ ٧٦٨ ١٣٩

٢-٢٠ مردودات مبيعات أراضي

٢٠١٥/٤/١ من	٢٠١٥/١/١ من	٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من
٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٥/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	-	-
-	-	٩ ٧٦٨ ١٣٩	٩ ٧٦٨ ١٣٩
١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	٩ ٧٦٨ ١٣٩	٩ ٧٦٨ ١٣٩

مردودات مبيعات الاراضى
- المرحلة الأولى
مردودات مبيعات الاراضى
- مشروع جمران المرحلة الأولى (*)

(*)

تتمثل مردودات مبيعات أراضي - مشروع جمران المدرجة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ في قيمة رد عدد من عقود بيع قطع أراضي بمشروع جمران بالمرحلة الاولى بمساحة ٦٣٤ متر مربع والسابق بيعها بعقود بيع ابتدائية خلال عام ٢٠١٤ وذلك في ضوء فسخ التعاقد مع المشتري بعد استيفاء إجراءات إنذاره قانوناً بتلافي أوجه مخالفاته لشروط البيع ، هذا وقد قامت الشركة بمصادرة الدفعة المقدمة المدفوعة (إيضاح رقم ٢٣) لدى التعاقد مع هذا العميل وفقاً لشروط إنهاء وفسخ العقد والواردة تفصيلاً في عقود البيع المبرمة معه.

٣-٢٠ إيرادات خدمات مؤداه

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	جنيه مصري	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	جنيه مصري	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	جنيه مصري	من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	جنيه مصري
إيرادات خدمات توريد مياه	٥ ٤٨٢ ٦٧٣	٣ ٠٧٧ ٦٨٦	٤ ٨٣٥ ٨٥٨	٦ ٨٣٧ ٦٣٦	٢ ٥٠٣ ٤٧٣	٥٥٨ ٨٨١	٤٦ ٠٩٠
إيرادات خدمة توريد الكهرباء	٨ ٩٦٠ ٢٩٥	٤ ٦١٥ ٣٢٧	١١ ٤٠٦ ٥٩٩	٢ ٩٦٣ ١٩١	٢ ٩٦٣ ١٩١	٥٥٨ ٨٨١	٤٦ ٠٩٠
إيرادات توريد مياه ري	٨١٩ ٤٤٧	٤٧٠ ١٦٩	١ ٠٢٤ ٦٦٩	٢ ٩٦٣ ١٩١	٢ ٩٦٣ ١٩١	٥٥٨ ٨٨١	٤٦ ٠٩٠
إيرادات خدمات اتصالات	٧٧ ٦١٣	٣٨ ٧٧٦	٨٨ ٨٢٢	٢ ٩٦٣ ١٩١	٢ ٩٦٣ ١٩١	٥٥٨ ٨٨١	٤٦ ٠٩٠
إيرادات خدمات المنتج	٦ ٢٤٨ ٤٠١	٢ ٩٥٠ ١٨٤	٥ ١٢٧ ٩٨١	٢ ٩٦٣ ١٩١	٢ ٩٦٣ ١٩١	٥٥٨ ٨٨١	٤٦ ٠٩٠
(*)	٢١ ٥٨٨ ٤٢٩	١١ ١٥٢ ١٤٢	٢٢ ٤٨٣ ٩٢٩	١٢ ٩٠٩ ٢٧١	١٢ ٩٠٩ ٢٧١	٥٥٨ ٨٨١	٤٦ ٠٩٠

(*)

تتمثل إيرادات خدمات المنتج المبينة عالياً في قيمة المستحق على عملاء الشركة خلال الفترة بواقع ٢,٨٩٨ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقات المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية ، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦.

٢١- تكاليف النشاط

١-٢١ تكلفة المبيعات

معدلة	معدلة	معدلة	معدلة
من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	جنيه مصري	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	جنيه مصري
٣٠ ٠٣٢ ٠٧٢	٤٩ ٩٤٤ ١٧٥	٢٠ ١٥٦/٤/١ من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	جنيه مصري
٣٠ ٨٨٩ ٥٩٣	٣٠ ٨٨٩ ٥٩٣	٢٠ ١٥٦/٤/١ من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	جنيه مصري
٦٠ ٩٢١ ٦٦٥	٨٠ ٨٣٣ ٧٦٨	٢٠ ١٥٦/٤/١ من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	جنيه مصري
٤ ٤٣٦ ٢٧٨	٤ ٤٣٦ ٢٧٨	٢٠ ١٥٦/٤/١ من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	جنيه مصري
٦٥ ٣٥٧ ٩٤٣	٨٥ ٢٧٠ ٠٤٦	٢٠ ١٥٦/٤/١ من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	جنيه مصري

تكلفة مبيعات الاراضى -
المرحلة الأولى
تكلفة مبيعات الاراضى -
المرحلة الثانية

يضاف:
عمولة هيئة التنمية السياحية

٢-٢١ تكلفة مردودات المبيعات			
معدلة	معدلة	من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٣٠٩١١٥٩	٣٠٩١١٥٩	-	-
٣٠٩١١٥٩	٣٠٩١١٥٩	٨٣٢٣٣٤	٨٣٢٣٣٤
١٧٨٣٩٧١	١٧٨٣٩٧١	٩٦٧٩٦٠	٩٦٧٩٦٠
٤٨٧٥١٣٠	٤٨٧٥١٣٠	١٨٠٠٢٩٤	١٨٠٠٢٩٤

(*) تتمثل تكلفة مردودات مبيعات أراضي المدينة عالية في قيمة رد تكلفة عدد من قطع أرضي بمشروع جمران- المرحلة الأولى والسابق بيعها لأحد العملاء وتم إثبات تكلفتها خلال سنوات سابقة وذلك في ضوء مخالفة العميل لشروط التعاقد وفقا لما هو وارد تفصيلا بالإيضاح (٢-٢٠) أعلاه.

٢-٢٢ تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل قيمة تكاليف التشغيل المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل في التالي:-

معدلة	معدلة	من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٥٥٢٣٠٠٠	١١٠٠٧٨٥٥	٧٠٤٦٢٠٩	١٢٢٠٤٤١٩	١٢٢٠٤٤١٩
٢٩٠٥٥٩٣	٣٦٠٨٩٦٧	١١٦٨١١٣	١٨٩٢٨٦٩	١٨٩٢٨٦٩
٤٥٦٦٢٢	٦٣٦٦٢٢	١٨٩٠٠٠	٣٧٨٠٠٠	٣٧٨٠٠٠
٤٨٣٧٨٣٠	٩٦٦٢٦٥٣	٤٩٤٢٠٠٧	٩٨٦٣٧٥٢	٩٨٦٣٧٥٢
٢٤٢١٩٠٥	٤٦٤٤١٥٧	٣٤٨٦٩٢٨	٥٨٨٦٨٠٧	٥٨٨٦٨٠٧
٢٨٧١٤٤٢	٥٣٤٤٧٠١	٣٥١٢٦٧٣	٦٥٠١١٧٣	٦٥٠١١٧٣
٤٩٧٩٦٣	٩٩٢٥٠٣	٥٠٨٣٥٩	٩٨٨٢١٦	٩٨٨٢١٦
١٥٥٧٠٧١	٢٧٨٣٨٧٢	١٠٤٦٧٢٩	٢٥٦٥٦٦١	٢٥٦٥٦٦١
٢١٠٧١٤٢٦	٣٨٦٨١٣٣٠	٢١٩٠٠٠١٨	٤٠٢٨٠٨٩٧	٤٠٢٨٠٨٩٧

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي :

من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٥٢٣٢٠٧٨	٢٦٥٧٥٩٠٨	١٣٣٧٨١٤٦	٢٤٨٩٨٦٥٥
٥٨٣٩٣٤٨	١٢١٠٥٤٢٢	٨٥٢١٨٧٢	١٥٣٨٢٢٤٢
٢١٠٧١٤٢٦	٣٨٦٨١٣٣٠	٢١٩٠٠٠١٨	٤٠٢٨٠٨٩٧

تكلفة خدمات توريد
كهرباء ومياه وري
واتصالات
تكلفة خدمة إدارة المنتج

٢٣- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي :			
من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٤٠٢٠١	٩٨٥٢٤	-	٢٠١٦٢
-	٣٨١٥٠	٦٣٦٦٠	٢٢٧٠١٢
٤١٦١٠٧	٨٠٧٧٤١	٤٧٠٥١٧	٨٩٤٣٤٩
٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٩٠٠٠٠
٢٢٦٧٣٧	٤٥٣٠٢٦	٢٥٥١٢٨	٦١٨٨٨٩
-	-	٤١٦٥٢٩٩	٤١٦٥٢٩٩
١٥٤٤٣	٩٣١٥٥	١٤٠٠٥٤٣	١٤٦٥٨٣٢
٧٧٣٤٨٨	١٦٤٠٥٩٦	٦٣٥٠١٤٧	٧٤٨١٥٤٣

(*) يتمثل ذلك البند في قيمة مصادرة الدفعة المقدمة المسددة من أحد عملاء الشركة - مشروع جمران في ضوء فسخ عقده نتيجة إخلاله بشروط البيع وذلك وفقا لما جاء تفصيلا بالإيضاح (٢-٢٠) أعلاه.

٢٤- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-			
من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٤٢٩٠١٧	٦٣٤٥٥٥	٥٧٥٥٩٤	١١٧٢٤١٥
٢٢٧٨٨٥٦	٤٩١٩٥٥٢	١٥٩٣٥٧٢٠	١٨٢٦٠١٨٥
٢٤٢٠٨٦٣	٢٦٩٨٠٧٤	١٩٩٨٠٠	٧٦٨٤٨٥
٥١٢٨٧٣٦	٨٢٥٢١٨١	١٦٧١١١١٤	٢٠٢٠١٠٨٥

٢٥- مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:

من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ جنييه مصرى	٢٠١٥/١/١ من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ جنييه مصرى	٢٠١٦/١/١ من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ جنييه مصرى
٢ ٦٨٣ ٧٧٩	٥ ٠٠٨ ٥٢٩	٥ ٩٠١ ١٧٥
٢٩١ ٣٥٠	٥٦٤ ٧٥٠	٩٣٢ ٧٠٠
-	-	٩ ٣٢٤ ٥٦٥
-	-	٧٢٥ ٣٤٧
٥١٠ ٤٨٤	١ ٢٩٩ ٣٩٥	١ ٠٥٢ ٤٥٦
١٥٥ ٢١٤	٦١١ ٩٣٥	٢ ٧٧٣ ٧٥٦
١٨٠ ٥٧٦	٣٥٨ ١٥٩	٤١١ ٠٣٤
١٠ ٣٦٦	٢٥٢ ٠٩	٢٣ ٨٥٧
٤١٥ ٩٤١	٧٩٤ ٣٤١	٩٦١ ٢٧٠
٥٦ ٦٧٥	١٢٢ ٣٣٨	١٠٩ ٨٢٢
١١٤ ٤٩٧	١٩١ ٦٠٩	٢٢٢ ٨٠١
٩١٢ ٢٨٦	١ ٥٨٢ ٦٩٩	١ ٣٩٨ ٤٠٦
٥ ٣٣١ ١٦٨	١٠ ٥٥٨ ٩٦٤	٢٣ ٨٣٧ ١٨٩

(*) تتضمن الأجور والمرتبات وبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

(**) تم إقرار البند أعلاه بالإضافة إلى ما تم تحميله على أعمال تحت التنفيذ من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٦ وبتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ في ضوء ما سبق إقراره من لجنة الترشيحات والمكافآت.

٢٦- ديون معدومة

- في إطار التسوية الشاملة المبرمة مع شركة بيراميزا للفنادق والقرى السياحية (أحد عملاء الشركة) في ٢١ إبريل ٢٠١٦ لإنهاء كافة أوجه النزاع القانونية والمالية التي قد أثرت خلال السنوات السابقة فقد وافقت إدارة الشركة على تخفيض المديونية المستحقة على العميل عن أرصدة خدمات وإدارة المنتج وكذلك بعض الأرصدة المستحقة عليه عن مبيعات أراضي خلال سنوات سابقة ، والتي بلغت قيمتها ٦٤٠ ٧٩٤ جنييه مصرى.

- بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع العميل بخصوص تخصيص قطعة أرض بمساحة ٤٥ ٠٤٢ متر مربع في المرحلة الأولى بدلا عن قطعة أرض أخرى سبق شراؤها بمعرفة العميل خلال سنوات سابقة بمساحة ١٥ ٢٦٥ متر مربع بمنطقة إسكان العاملين والمبنى المقام عليها.

٢٧- الإيرادات (تكاليف) تمويلية (بالصافى)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافى) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

معدلة	معدلة	معدلة
من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ جنييه مصرى	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ جنييه مصرى	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ جنييه مصرى
١ ٣٤٣ ٣٣٠	١٣ ٨٤١ ٢٨٧	٥٠ ٠٠٠ ٢٤٠
٤٤٥ ٧٣٢	٨٩١ ٢٣٨	٤ ٧٠٩ ٢٦٠
١ ٧٨٩ ٠٦٢	١٤ ٧٣٢ ٥٢٥	٥٤ ٧٠٩ ٥٠٠

فروق تقييم عملة الدائنة (المدينة)
إيرادات فوائد ودائع بالبنوك

٢٨- مصروف ضريبة الدخل

٢٨-١ يتمثل مصروف ضريبة الدخل الحالية المدرج بقائمة الدخل فيما يلي :

معدلة	الضريبة الحالية (*)
من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
-	-
-	-

(*) وفيما يلي بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل:

معدلة	الأرباح المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)
من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
١٧٧ ٦٨٢ ٧٠٦	(٤ ١٢٢ ٩٥٥)
(٥١١ ٦٣٢)	١ ٦١٩ ٣١٧
(١ ٥٩٢ ٩١٥)	(٢ ٧٦١ ٢٠١)
(١١٤ ٤١٨ ٥٩٠)	-
٥٦٤ ٧٥٠	٩٣٢ ٧٠٠
٦١ ٧٢٤ ٣١٩	(٤ ٣٣٢ ١٣٩)
(٧٣ ٩٠٤ ٩٨٦)	-
لا شيء	لا شيء
لا شيء	لا شيء
-	-

٢٨-٢ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة منفعة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

معدلة	الضريبة المؤجلة - منفعة (مصروف)
من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري
(٧ ٨١٥ ٣٠٣)	١٦ ٧٨٩
(٧ ٨١٥ ٣٠٣)	١٦ ٧٨٩

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

٢٠١٦/٦/٣٠				٢٠١٥/١٢/٣١			
التزام		أصل		التزام		أصل	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
(٨.١٧.٦٢)	-	-	٣٦٤٣٤٨	(٨.٣٨١.٤١٠)	-	-	-
-	٩٢٥٠.١٦٣	(٣٤٧.٥٥٩)	-	-	-	٩٥٩٧.٧٢٢	٩٥٩٧.٧٢٢
(٨.١٧.٦٢)	٩٢٥٠.١٦٣	(٣٤٧.٥٥٩)	٣٦٤٣٤٨	(٨.٣٨١.٤١٠)	٩٥٩٧.٧٢٢	٩٥٩٧.٧٢٢	٩٥٩٧.٧٢٢
١٢٣٣.١٠١	١٢٣٣.١٠١	١٦٧٨٩	١٦٧٨٩	١٢١٦.٣١٢	١٢١٦.٣١٢	١٢١٦.٣١٢	١٢١٦.٣١٢

٣-٢٨ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبند التالية:

٢٠١٦/٦/٣٠

جنيه مصري

٩ ٢٨٥ ٤٠٢

- مخصصات و اضمحلال في العملاء والمدينون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

- ٢٩

الموقف الضريبي

١-٢٩ الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصري من وعاء الضريبة على الدخل للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره ، وفيما يلي أهم التغيرات الواردة بالقرار:-

- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/٢٠١٥.

- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبية القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.
- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم أحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصري بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبية (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ جنيه مصري بموجب المطالبة وتبنيه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصري عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.

- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجارى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

السنوات من ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إستلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وجارى إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لحسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت الأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانونى المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالأمورية وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك الفترة (أعادة الفحص).

أعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥

- تم تقديم الإقرار لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فى المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢٠٢٩ ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :-

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف الأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ :-

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١ ٦٦٥ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٢٢١ ٥٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض الى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت المأمورية بربط تقديرى عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

اعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

٣-٢٩ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٧٩٣ ٣٥٩ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فى الميعاد القانونى ، ولم تتم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

٤-٢٩ ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تتم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥.

٥-٢٩ قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبه المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (حجز أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال العام وذلك بمبلغ ٢٣٣ ٦٥٢ جنيه مصرى.

٣٠- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

١-٣٠ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة ، تقارب القيمة الفترية للأدوات المالية فى تاريخ الميزانية قيمتها العادلة وذلك بخلاف الاستثمارات المالية غير المسجلة بالبورصة والمثبتة بالتكلفة والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة.

٢-٣٠ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٩٣٩ ٤٧٦ ٧٢٤ جنيه ٥٩٦ ١٢٥ ٤٨٠ جنيه مصرى على التوالى ، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية.

العملات الأجنبية	فائض
الدولار الأمريكى	٥١ ٦٧٥ ٠٨٠
يورو اوروى	١٠ ٣٣٥
جنيه استرلينى	٣١ ٥٤٤

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد فى تاريخ الميزانية.

٣-٣٠ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضي التى تترتها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأرضى.

٣-٣١ الإحتياطى القانونى

طبقاً للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين إحتياطى قانونى ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطى القانونى لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣-٣٢ الموقف القانونى

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضى لأحد عملاء الشركة فى ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل

بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والالتزامات كلا منهما تجاه الآخر وبيان مدى وجود إخلال فى تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب فى ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الأسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظرا لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم الى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء فى غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للاطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفى هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفاعها طلبت فيها أصليا - فسخ العقد وإحتياطيا - ندد لجنة خبراء ثلاثية لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالتزامتها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبذلك الجلسة قررت المحكمة بإعادة الدعوى لمكتب خبراء العدل بالجيزة ليدور بدورة لجنة ثلاثية من خبرائه المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه هذا والدعوى مؤجلة إلى جلسة ١١ أكتوبر ٢٠١٦ للتقرير ، ويرى المستشار القانونى للشركة وفقاً لتقريره فى هذا الشأن سلامة الموقف القانونى للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرجحة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجات السياحية.

٢- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان

عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة فى ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا فى تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفى مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفى هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي ورد لاحقا وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقا لحين الفصل فى دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تبرمها الدولة. وفى جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلا للتعبير على تقرير هيئة مفوضى الدولة. وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعبير. وقد تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦. وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية فى القضية وعدم قبول الدعوى الاصلية المقامة من المدعى لرفعها من غير ذى صفة وبالمناجعة تبين عدم تقديم طعن حتى تاريخ شهادة شهادى محامى الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا وجرى الحصول على شهادة قيد ذلك ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليها أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة فى ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانونى أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانونى الا أنه من الصعب التوقع حاليا بما سينتهى إليه الحكم النهائى فى القضية.

٣- كما قامت شركة بير اميزا للمنتجات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين

الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢ أبريل ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بير اميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقا لحين الفصل فى دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تبرمها الدولة واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ أبريل ٢٠١٦ للإطلاع والتقرير ثم تم التأجيل لجلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ للمستندات وجرى التنسيق مع الهيئة للحصول على المستندات وتقديم صورتها أمام المحكمة. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانونى فى ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانونى، هذا وقد تم أبرام اتفاقية شاملة مع شركة بير اميزا بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٦ بمقتضاها تم الاتفاق على تنازل شركة بير اميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

-٤-

قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ ، وهذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبذلك الجلسة حضرته شركة بيراميزا وطالبت التدخل هجومياً بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استناداً للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبذلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلاً للاطلاع عليها وقرر مفوض الولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ ابريل ٢٠١٥ وبذلك الجلسة أُلجئت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طوبت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٤ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت منكراً بدفاعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامى عن شركة بيراميزا المتدخلة فى الدعوى وقدم منكراً بدفاعه وطلب التصريح بالمنكرات ، كما حضر محامى عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المنكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى الآن كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانونى فى ضوء الإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فإن الشركة المصرية قامت بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ فى محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، ومن غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة.

-٥-

توجد دعوى تحكيم من عميل أراضى بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الانترام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح فى ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذي قام العميل بالظعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية الى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذي أصدر بها حكم بالغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة بالظعن بالنقض على هذا الحكم فى ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ فى تطبيق القانون وقام العميل من جانبته برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية ورفع دعوى فرعية بطلان تشكيل هيئة التحكيم الى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى تأجيل نظرها الى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها ووقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقام من الشركة. وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والإعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بتلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة فى تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة. وقد قام العميل بالاستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الاستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الاستئناف المقدم من العميل شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيدت حكم محكمة أول درجة والذي يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقاً لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجات السياحية على حكم محكمة الاستئناف بإلغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد حددت محكمة النقض جلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ انظر طلب وقف التنفيذ بشأن الطعن المرفوع من الشركة المصرية للمنتجات السياحية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته فباتالى لا يمكن التنبؤ بما سينتهى إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانونى فى ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣٣- إرتباطات تعاقدية

قامت إدارة الشركة بإبرام عدة عقود بيع أراضي لعدد من عملاء الشركة بقيمة تبلغ ٦١٢ ٢٣١ ٢١ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧١٥ ٥٣٦ ١٨٨ جنيه مصري حتى تاريخ إصدار القوائم المالية ، وبلغ قيمة الدفعات المحصلة من قيمة هذه التعاقدات مبلغ ٣٢٣ ١٩٠٦ دولار أمريكي ، ومن المتوقع إستكمال إجراءات التسليم وتحصيل باقى قيمة الدفعات المقدمة من هؤلاء العملاء خلال عام ٢٠١٦.

٣٤- أرقام المقارنة

تم إعادة عرض أرقام المقارنة عن الفترة المالية الدورية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ بعد تعديلها بأثر التسويات على بعض بنود القوائم المالية التى تم إدراجها فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حتى يتسنى عرض أثرها على الفترات المالية الدورية لعام ٢٠١٥ بصورة سليمة ، وفيما يلى بيان تلك التسويات:-

البند	أرقام المقارنة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٥/٦/٣٠	إعادة تبويب	التسويات	أرقام المقارنة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٥/٦/٣٠
قائمة الدخل:				
تكاليف المبيعات	(٦٩ ٨٧٥ ٦٧٨)	-	(١٥ ٣٩٤ ٣٦٨)	(٨٥ ٢٧٠ ٠٤٦)
تكاليف مرودات المبيعات	٢ ٦٢١ ٣١٣	-	٢ ٢٥٣ ٨١٧	٤ ٨٧٥ ١٣٠
أراضي				
تكاليف التشغيل الخدمات	(٣٣ ٠٨٦ ٨٤١)	٨ ٣٥٦	(٥ ٦٠٢ ٨٤٥)	(٣٨ ٦٨١ ٣٣٠)
المؤاد	١٣ ٥٥٨ ٧٢٥	-	١ ١٧٣ ٨٠٠	١٤ ٧٣٢ ٥٢٥
الإيرادات (تكاليف) تمويلية	(٨ ٢٤٣ ٨٢٥)	(٨ ٣٥٦)	-	(٨ ٢٥٢ ١٨١)
(بالصافى) - فروق العملة	(٨٣ ٧٨٧)	-	(٧ ٧٣١ ٥١٦)	(٧ ٨١٥ ٣٠٣)
مصرفات بيعية وتسويقية	(٣٦ ٣٧١ ٦٩٧)	-	٣٦ ٣٧١ ٦٩٧	-
الضريبة المؤجلة				
ضريبة الدخل الحالية				
الإجمالي			١١ ٠٧٠ ٥٨٥	